وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠٠٨/٢/٢٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٨/١٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٣٠٧٩٢٣,١٤ ج (فقط مليون وثلاثمائة وسبعة آلاف وتسعمائة وثلاثة وعشرون جنيهًا وأربعة عشر قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٧٤٣٤٦١,٧٩ ج (فقط سبعمائة وثلاثة وأربعون ألفًا وأربعمائة وواحد وستون جنيهًا وتسعة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٦٤٤٦١,٣٥ ج (فقط خمسمائة وأربعة وستون ألفًا وأربعمائة وواحد وستون جنيهًا وخمسة وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٤٢٦٣٠٦٩,٨٦ ج (فقط أربعة ملايين ومائتان وثلاثة وستون ألفًا وتسعة وستون جنيهًا وستة وثمانون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٨/٨/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى